



PROVISIONAL

A/32/PV.24
7 October 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ، ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ ، الساعة ١٠ / ٣٠

(يوغوسلافيا)

السيد موجسوف

الرئيس :

— مواصلة المناقشة العامة [٩]

القيت الكلمات من :

السيد دونالدسون (ترينيداد وتوباغو)

السيد بوجا (هنغاريا)

السيد شيفيل (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

السيد آكي (ساحل العاج)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room A-3550 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ ، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

77-72139/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥مواصلة نظر البند ٩ من جدول الاعمالالمناقشة العامة

السيد دونالدسون (ترينيداد وتوباغو) (الكلمة بالانكليزية) : انه لما يسعدني ان اقدم اليك سيدي الرئيس ، نيابة عن حكومة وشعب جمهورية ترينيداد وتوباغو وبالاصالة عن نفسي تهانينا واطيب امانينا بمناسبة مناسبة انتخابك رئيسا لهذه الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وان وفد بلادي يلتزم بالتعاون معكم تعاوننا كاملا وانه واثق من ان أعمال هذه الدورة لا يمكن ان توكل الى ايد اكثر خبرة وقدرة من ايديكم .

واود في هذا المقام ان اعرب عن تقديري وتقدير وفد بلادي للسفير شيرلي اميرا سنغ من سرى لانكا للمهارة والحكمة التي قاد بها اعمال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة عند ما ترأسها .

ان من المبادئ الرائدة للأمم المتحدة ، طابع العالمية الاساسي . وان حكومة ترينيداد وتوباغو ترى ان قبول هذا المبدأ شرط اساس لا مندوحة عنه للسلم والامن الدوليين . وهو مبدأ قد اسهم في صون التوازن بين السيادة والمصالح الوطنية من ناحية ، وبين النظام الدولي والمسؤولية من ناحية اخرى . ان نمو هذه المنظمة لهو دليل واضح - اذا دعا الامر الى ذلك - على حقيقة انه ليست هناك حاجة لان يكون هناك تعارض بين رغبات الدول في حرية العمل وضرورة وجود نظام للتنبؤ بالشؤون الدولية . وفي هذا المضمار فان حكومة ترينيداد وتوباغو ترحب بحرارة بجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية جيبوتي في عضوية منظمة الامم المتحدة .

ان السيد الموقر الامين العام ، في تقريره عن عمل المنظمة ، قد اشار الى المشكلات العالمية التي تواجه المجتمع الدولي ، ومن بينها ، سباق التسلح ، وانتشار الاسلحة النووية ، والضغط السكاني ، والعجز في الاغذية وعدم توزيعها على نحو عادل ، والفقر المزمن ، والاشراف والتحكم في الموارد البشرية ، ومشكلة الطاقة ، والبطالة ، واسعار السلع الاساسية وعدم استقرار الاسواق المالية العالمية . وان وفد بلادي يؤيد رأى الامين العام فيما يتعلق بالحاجة الى اتخاذ التدابير العاجلة بشأن هذه المشكلات وغيرها من المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي .

ان ترينيداد وتوباغو تأخذ علما بمبادرة الامين العام فيما يتعلق بنداؤه من اجل اقامة معهد الامم المتحدة للطاقة . وان حكومة ترينيداد وتوباغو توافق على ان الطاقة هي من العناصر الحاسمة في اقامة اى نظام اقتصادى دولي جديد . ان وفد بلادى يفسر هذا النداء على انه سوف يؤدى على نحو يدعو الى الامل الى التحول الاقتصادى لاقتصاديات الدول النامية - وهو تحول سوف يغير موقف العالم الثالث ودوله من التبعية الى الاعتماد على النفس والمشاركة . وبالنسبة لبلد نام صغير ، مثل ترينيداد وتوباغو ، فان هذه اكلها سيدى الرئيس ، تعتبر أهدافا اساسية . في خلال العقد الاخير شهدنا وعيا متزايدا من جانب المجتمع الدولى للحاجة الملحة لانشاء نظام للعلاقات الاقتصادية الدولية يكون أكثر عدالة وانصافا . وان ازمة ١٩٧٣ الاقتصادية قد ابرزت عنصر التكافل في العلاقات بين الدول . كما ان الدورتين السادسة والسابعة للجمعية العامة ، والدورة الرابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومؤتمر باريس للتعاون الاقتصادى الدولى - الذى سمي خطأ بالحواريين الشمال والجنوب - كل هذا كان استجابة لذلك الوعي الذى تميز به المجتمع الدولى . ولكن لسوء الحظ ، لم تتحقق التطلعات المعقولة للانسانية ، وخاصة التطلعات التى نشعر بها نحن في العالم النامي . وهي لم تحدث الا تغييرا بسيطا . ولم يبق لنا الا القليل من الوعود فيما يتعلق بالمستقبل .

ان هذا الوضع غير اللائق لا يمكن أن يستمر . ان وفد بلادى لا يسترسل كلية في التشاؤم بل اننا نتطلع الى نتائج ايجابية للمفاوضات القادمة ، ويمكن تحقيق تلك النتائج الايجابية اذا قبلت كل الدول الحاجة الى اعادة بناء هياكل العلاقات الاقتصادية القائمة .

ان المفاوضات الخاصة بالبرنامج المتكامل للسلع الاساسية ، وكذلك الخاصة بالصندوق المشترك ، تعتبر حاسمة بالنسبة لنا . ان ترينيداد وتوباغو ، مثل الدول النامية الاخرى الكثيرة ، تنتج عددا من السلع الاساسية يتوقف عليها نمو اقتصادها وخاصة فيما يتعلق بالعمالة والعائدات من المبادلات الاجنبية . وبالطبع فان أسعار تلك السلع تتعرض لتغيرات عنيفة في الاسواق العالمية ، ولذلك نتائج خطيرة على اقتصادياتنا .

ان هذه التجربة المشتركة هي التي تدفع دول العالم النامي الى تلمس تحقيق برنامج متكامل للسلع الاساسية . فاذا كان هذا البرنامج سيحدث تأثيره ، فيجب أن يدعم عن طريق الاجهزة المالية الكافية والفعالة التي يمكن ان تسهل عملية تصنيع المواد الخام في الدول النامية . وان انكرنا على هذه الدول النامية هذه المعونة والتسهيلات اللازمة فاننا سوف نبقي بذلك على نمط تقليدي استعماري في العلاقات الاقتصادية . ولكننا لا يمكن ان نقبل ببقاء نظام يجعل الدول النامية تقتصر على انتاج السلع الاساسية ، بينما تحتكر الانشطة المتعلقة بالقطاعين الثاني والثالث من جانب الدول التي كانت تستعمرها . وباختصار ، فاننا لا نستطيع ان نستمر في منطقة الكاريبي في انتاج سكر اسمر غير مجهز ، وبعبارة اخرى فان الدول النامية لا يجب ان تكتفي بانتاج البوكسيت والحديد الخام بل يجب ان تصنع أيضا الالمونيوم ومنتجات الصلب المجهزة .

ان المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف الجارية في اطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (جات) والمفاوضات التي تجرى في اطار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (ونكتاد) تمثل جهودا مستمرة من قبل المجتمع الدولي لكي يعالج الازمات الاقتصادية المزمنة ، والتي لها آثار سلبية كبيرة على الدول النامية . ولقد كنا نأمل في أن المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، سوف تؤدي الى تقديم امتيازات هامة لصادرات الدول النامية ، بحيث لا يكون ذلك على أساس المعاملة بالمثل كما نص على ذلك في اعلان طوكيو . وفي المفاوضات

الجارية في اطار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) بشأن البرنامج المتكامل للسلع الاساسية ، بينما يبدو ان هناك اتفاقا مبدئيا بشأن الحاجة الى اتخاذ التدابير الخاصة بالنمط المنصوص عليه في البرنامج المتكامل ، فان المفاوضات الراهنة بشأن كل السلع ، وبسبب الصندوق المشترك لم تحقق برامج العمل المتفق عليها ، والتي سوف تحسن الاسعار وشروط الاسواق للسلع التي تصدرها الدول النامية ، ولقد أعرب وزراء خارجية مجموعة دول ال ٧٧ عن قلقهم الشديد بشأن الاتجاه المتزايد نحو الحماية الاقتصادية في الدول المتقدمة ، بسبب ما يحدثه ذلك من آثار سلبية على صادرات الدول النامية والشروط التجارية وسياسات العملة وجهود الانماء .

ان هناك مشكلات جديدة باقية ، فيما يتعلق بالديون وتوفر الائتمان الكافي العامل . وفي الوقت الحاضر ، فان حجم الاعتمادات المتوفرة في صندوق النقد الدولي ليست كافية ، ولكنها تقدم بشروط لا تساعد بالضرورة أهداف الانماء . ان تعديلات مواد واجراءات صندوق النقد الدولي ، كما تم الاتفاق عليها في جامايكا سنة ١٩٧٦ ، قد فشلت في التغيير النوعي في موازين المدفوعات ومشكلاتها في الدول النامية . وفي الواقع ، فانه ان لم تدرس هذه التعديلات معايير الشروط التقييدية للحصول على موارد صندوق النقد الدولي ، فان مشكلات الحصول على القروض سواء القصيرة الاجل أو الطويلة الاجل ستكون مشكلات غزوة . وكل هذا يدل على أن هناك حاجة ماسة الى اعادة بحث بنية وعمل وتوجيه الاطار المؤسسي القائم .

أنتقل الآن الى موضوع العلم والتكنولوجيا الذي يرتبط بالانماء . لقد تابعنا باهتمام المناقشات والمفاوضات التي تمت فيما يتعلق بسلوك الشركات عبر الوطنية ، الخاص بنقل التكنولوجيا والاعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة للعلم والتكنولوجيا للتنمية . والواقع ان هذه المناقشات والمفاوضات ليست اكاديمية بالنسبة اليانا لان حكومتنا تؤمن بأن العلم والتكنولوجيا يشغلان مكان الصدارة في عملية الانماء ، وهما لب التقدم والانجاز الاقتصادي والظروف الاجتماعية في العالم الثالث . ونحن في ترينيداد وتوباغو قد اقررنا اقرارا تاما الدور الهام الذي تلعبه ويجب أن تلعبه التكنولوجيا والعلم في الانماء الاجتماعي والاقتصادي . ان تطبيق العلم والتكنولوجيا على الانماء سينشئ فرص عمالة وسيحسن ويعمق القطاع الصناعي ، وسيجعل الزراعة تتسم بطابع حديث ، وسوف يحقق توازنا صحيا لميزان المدفوعات ، ويحسن نوعية الحياة ، ويحافظ على البيئة الانسانية .

ونحن في العالم الثالث يمكننا ان نستفيد على نحو فعال من الانماء في مجالات العلم والتكنولوجيا ، عن طريق النقل الحقيقي للتكنولوجيا الحالية والمقبلة ، وتكييفها مع الظروف المحلية ، ويجب ان يشمل نقل التكنولوجيا ايضا ايجاد تسهيلات للبحوث المتقدمة ومعاهد تدريب في اطار الدول النامية نفسها ، وكذلك امكانية التوصل الى التمويل والخبرات والاجهزة ، وفي المقام الاول الاسواق وذلك لصالح منتجاتنا المصنعة .

ان بلادى ان يدفعها الوعي بأهمية الاستفادة الى أقصى حد من مواردها الهيدروكربونية فانها قد شرعت في تنفيذ برنامج اتطء طويل الأجل يعلق أهمية كبرى على الصناعات القائمة على الطاقة مثل الحديد والصلب والالمنيوم والمخصبات .

وتنوى حكومة ترينيداد وتوباغو أن تدخل تغييرات جذرية على الاقتصاد ، وأن تنوع بنية ومضمون الانتاج . وتتوقع حكومتى توجيه هذه الجهود الى الانماء الصناعي وأن تقوم على روح الاعتماد على النفس ، وأن تحظى من أجل ذلك بتأييد وتعاون الدول المتقدمة . ويدفعنا الأمل في ألا تعرقل تلك الجهود عمدا .

ان ترينيداد وتوباغو ، ترى مزايا كبرى يمكن أن تحصل عليها الدول النامية ، نتيجة لتطبيق العلم والتكنولوجيا على قطاع الانماء ، ولهذا السبب فاننا نتطلع بشيء من التفاؤل الى مؤتمر الامم المتحدة الذى سينعقد عام ١٩٧٩ بشأن العلم والتكنولوجيا ، وفي رأينا أن هذا المؤتمر شيء اساسي سيكون له اثره الكبير على العلاقات الدولية لانه سيكون محكا حقيقيا للمشاركة والتعاون فيما بين الشعوب .

ان حكومة ترينيداد وتوباغو تلتزم بالتعاون مع كافة الدول المتقدمة والنامية ، وايجاد أساليب جديدة لهذا التعاون . ولقد قامت بلادى بدور مسؤول عبر السنين في شؤون منطقة الكاريبي ، وقد أعربت عن رغبتها في الاسهام في الاستقرار الاقتصادى والانماء في تلك المنطقة . ولقد اتخذنا مبادرات جديدة في مجال التعاون الاقتصادى والمالي ، وقد احطنا الامين العام للامم المتحدة علما بجهودنا على نحو مستمر . ويدفعنا الامل في أن الدول التي تهتم بتنمية المنطقة سوف تستجيب الى هذه المبادرات على نحو ايجابي .

ان مثل هذه الاستجابة الايجابية سوف تساعد دول المنطقة ، وسوف تحد - الى حد ما - مما يبدو أنه اتجاه نحو استقطاب أكبر بين الأمم ، وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، تم الاحتفال بالعيد الأول لجمهورية ترينيداد وتوباغو . وقد قال صاحب الفخامة رئيس الوزراء اريك ويليامز ، في سياق خطابه الافتتاحي الموجه الى المؤتمر الاسلامي الأول في امريكا الجنوبية والكاريبي ، الذي عقد في ترينيداد وتوباغو ، قال معلقا على هذا الاتجاه :

" . . . ان الانسانية الآن تجد نفسها في مواجهة أزمة عالمية أخرى ، هي أزمة الاستقطاب بين المجتمعات الغنية المتقدمة وبين المجتمعات المتخلفة التي تقف على شفا المجاعة ، بين الأولى المثقفة وتحتكر - عليا - التنمية الصناعية ، وتستهلك - دلا - مرتفعا من الطاقة ؛ وبين الأخرى التي تتفشى فيها الأمية ، وهي تحاول أن تحصل على خمسة وعشرين في المائة من الانما* الصناعي في العالم ، ومعدل استهلاكها من الطاقة منخفض ، ان المجتمعات الأولى فانها تمارس التمييز ضد آخرين والأخرى يمارس فيها التمييز . . . " .

لقد حاولت أن أعرب عن تطلعاتنا فيما يتعلق بعملية الانما* الاقتصادي ، وأن أبيين بعض الأهداف الرئيسية لسياسة حكومة ترينيداد وتوباغو ، لتحقيق طفرة كبرى الى الأمام . وقد ركزت على الحاجة الى الاعتماد على النفس ، والتعاون والمشاركة في عملية الانما* هذه . اننا نعرف - على أية حال - ان التنمية يمكن أن تتحقق فقط في ظل عالم منظم وسلمي . اننا نرى أن هذا السلم وذاك النظام يتعرضان لتهديد خطير بسبب الأوضاع في الجنوب الأفريقي ، وفي زيمبابوي ، يرفض ايان سميث - على نحو عنيف وعنيد - أن يقبل حكم الأغلبية كأساس لتشكيل حكومة دستورية في ذلك الاقليم . وفي ناميبيا ، فان افريقيا الجنوبية ترفض أن توقف احتلالها غير المشروع وفي افريقيا الجنوبية نفسها ، فان نظام الفصل العنصري ما يزال يمارس بقوة غاشمة من قبل ذلك النظام العنصري . وفي الشرق الاوسط وفي قبرص فان الوضع يتفاقم .

ان اهتمام ترينيداد وتوباغو بهذه التطورات قد أعرب عنه في شجبنا المستمر للفصل العنصري ، وتأييننا لكفاح شعب زيمبابوي من أجل تحقيق حكم الأغلبية والاستقلال ، ومن أجل حق شعب ناميبيا في تقرير مصيره .

لقد أكدت ترينيداد وتوباغو تأييدها لمبادئ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وعدم اكتساب الاراضي بالقوة ، واحترام سيادة وسلامة أراضي واستقلال كافة الدول ، وحق كل الدول في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها . وفي هذا الصدد ، يؤيد وفدى الجهود الرامية الى معاودة اجراء مفاوضات السلام في جنيف بشأن الشرق الأوسط ، ولكننا نرى أن الموقف لا يمكن حله دون الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) أيدت ترينيداد وتوباغو دائما حقوق جميع الشعوب ، التي ماتزال تحت حكم الاستعمار ، في تقرير المصير . وهنا يود وفدى أن يعرب مرة أخرى عن تضامنه مع شعب بيليز ، الذي حرم طويلا من حقه المشروع في الحرية والاستقلال والسلامة الإقليمية . وبالنسبة للاعضاء في أسرة الامم المتحدة ، الذين تتوفر لديهم التسهيلات أن يقدموا الضمانات الموثوق بها الى شعب بيليز حتى يتمتع بهذا الحق .

ان الأمين العام للأمم المتحدة ، عندما استعرض أعمال المنظمة خلال العام الماضي ، كان متفائلا بشأن قدرات الأمم المتحدة في المساعدة على انشاء نوع من البيئة أو المناخ يمكن فيه أن يمان الأمن والسلم الدوليين ، ويمكن فيه أيضا أن تتمشى التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع التطلعات الصاعدة . ونحن سعداء بهذا التفاؤل ، ومهما كان الأمر ، فاننا نعترف بأن هناك مشكلات خطيرة تواجه المنظمة يجب أن تحل ، حتى تستمر في الحفاظ على اسهامها في النظام العالمي .

ان ترينيداد وتوباغو سوف تواصل تقديم كامل تأييدها للأمم المتحدة من أجل تحقيق أهدافها الحميدة . ونحن ندرك أن هذه الأهداف يجب أن تتضمن اقامة نظام عالمي ، يكون عادلا وقائما على المساواة ، وتتوفر فيه ظروف سلمية مستقرة ، حيث يمكن للانسان أن يحقق رخاءا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . ونحن على يقين ثابت بأن هذه الأهداف يمكن أن تتحقق فقط اذا قبلت كل الدول الاعضاء الأهداف الاساسية للاعتماد على النفس والمشاركة والتعاون .

السيد بوجا (الجمهورية الهنغارية الشعبية) (الكلمة بالروسية) : سيد الرئيس،

بالنيابة عن الوفد الهنغاري اهنئكم بحرارة لانتخابكم كرئيس للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . انني سعيد - بحق وصدق - ان أرى دورتنا الحالية تنعقد تحت رئاسة مشل بارز لبلد مجاور وصديق ألا وهو يوغوسلافيا .

وأغتني هذه الفرصة لكي أقدم ، نيابة عن حكومتي والشعب الهنغاري بأسره ، تهنيننا القلبية الى وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية ، حيث استطاعت بلاده أخيرا ان تتبوأ مكانها الصحيح والمشروع في الامم المتحدة . واني ، اذ أتمنى لو وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية كل نجاح في نشاطه ، فاني أود كذلك ان اعرب عن اقتناعي التام بأن المساهمة الايجابية ، من قبل جمهورية فييت نام الاشتراكية ، في أعمال منظمتنا العالمية ، سوف تكون مساهمة هامة من أجل دعم فاعلية وسلطة الأمم المتحدة .

أود كذلك أن أرحب بوفد جمهورية جيبوتي ، وأن أتمنى لهذه الدولة المستقلة حديثا كل النجاح في نشاطها في المنظمة العالمية .

في ١ تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام سوف نحتفل ، في جميع أنحاء العالم ، بالذكرى واحد من أعظم الأحداث في تاريخ البشرية . فمنذ ستين عاما حققت ثورة أكتوبر العظيم الاشتراكية الانتصارات ، وأدخلت الى العصر تغييرات جذرية في حياة الشعوب ، تغييرات وضعت علامة تحول جذري في عملية تشكيل العالم من جديد . ومع اقتراب هذه الذكرى السنوية ، فاني أتقدم نيابة عن حكومتي بالتحيات الحارة الى وفد الاتحاد السوفياتي وأتمنى للشعب السوفياتي مزيدا من النجاحات البارزة في الشيوعية وفي الكفاح من أجل سلم وأمن أكثر قوة . ان شعب بلادي ، الذي كان من بين أول من استجابوا لرسالة أكتوبر العظيم ، ظل ، وسيظل مخلصا لمثل هذه الثورة ، وهو يعيش في روابط صداقة لا تنفصم عراها مع شعوب الاتحاد السوفياتي .

ان الأنشطة الدولية لشعب هنفاريا ، مازال تسعى من أجل التوصل الى سلم دائم ، والى أمن أكثر استقرارا . وانه ليسعدنا ان نجد سياسة شبيهة تنتهجها الدول الاشتراكية الصديقة وكذلك الحكومات التي تنهج هذا المنهج . ان كثيرا من المحاولات مسؤولة الى حد كبير عن التقدم والتعايش السلمي وسياسة الانفراج .

ان سياسة الانفراج قد عملت على توسيع نطاق التعاون بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، وكذلك على عطية تصفية الاستعمار في مرحلتها الأخيرة ، كما انها ألقت في غياهب النسيان بأنظمة الحكم الديكتاتورية ، التي كان يعتقد أنها دائمة ، وأنها كانت تساعد في تسوية وتهدة البؤر الساخنة . ان مناخ الانفراج يساعد كذلك على احراز تقدم كبير في حل المشاكل الصعبة الخاصة بنزع السلاح ، والقضايا الأخرى .

ان هذا ربما كان هو الذي يؤدي بخصوم سياسة الانفراج بألا يعترفوا ، وان يتجاهلوا ذلك . لكن ليس من الصعب القضاء على تلك المحاولات التي يقوم بها خصوم الانفراج ، الذين يحاولون ان ينغمسوا في ذلك المفهوم البالي ألا وهو سياسة القوى ، ويحاولون الحصول على تفوق عسكري في محاولة للحصول على امتيازات سياسية من الدول الاشتراكية والتقدمية . وتأهبا للعمل بواسطة هذا الحافز ، فانهم يسعون للتدخل في العلاقات الدولية كعنصر " جديد " ، يخدم بالطبع عملية اعاقا تقدم الانفراج . وسعيا وراء تحقيق أهدافهم ، فانهم يتدخلون في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وخاصة البلدان الاشتراكية .

ان جميع هذه الظواهر تؤدي الى الشعور بالقلق والانزعاج ، لأولئك الذين يهتمون اهتماما خالصا بتعميق الانفراج والتعاون الدولي . ان حكومتى ليسرهما - بالاضافة الى الكثير من الدول - ان مئات الملايين من العمال والفلاحين والمثقفين ، يحاولون التمسك بموقف أكثر قوة ، ضد تلك الجهود التي تشكل تهديدا لسياسة الانفراج . هذا هو العامل ، الذي يسهم فيما نشعر به من تفاؤل ، وذلك رغم تلك المظاهر التي لا تبحث على الرضا بالنسبة للموقف السائد .

ان المحاولات السالفة الذكر ، التي يقوم بها خصوم سياسة الانفراج ، لا يمكن ان تنظر اليها الأمم المتحدة بلامبالاة . اننا نرحب بحرارة بمبادرة وفد الاتحاد السوفياتي ، باقتراحه على الجمعية العامة ان تدرج بند : " تعميق وتدعيم الانفراج الدولي ، ومنع خطر الحرب النووية " في جدول أعمال الدورة الثانية والثلاثين .

ان كل دولة لها دور ومسؤولية تتحملها من أجل دعم السلم والأمن ، ومد نطاق سياسة الانفراج . ولا نزاع في ان هذه الجهود تقع بصفة رئيسية على الدول الكبرى . اننا جميعا ندرك ذلك الدور البارز الذي لعبه تحسين العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة الأمريكية في تحريك عملية الانفراج . ان نمط توسيع التعاون الذي بدأ يظهر بين هذين البلدين الكبيرين في أوائل السبعينات ، أسهم بقدر كبير في تسوية بعض المشاكل الدولية المعقدة . ان خصوم الانفراج يحاولون الآن التخطيط من أجل الاضرار بالعلاقات السوفياتية - الأمريكية ، أى يقصدون الاضرار بنتائج الانفراج ومستقبله .

ان توسيع نطاق العلاقات الثنائية بين الدول الاشتراكية والرأسمالية ، له أهمية كبيرة في سياق الجهود الرامية لتدعيم السلم والأمن . ان وعي حكومتي بذلك يتضح من تلك الاجتماعات ، التي انعقدت على مستوى عال ، والمحادثات الناجحة التي نظمها مع دول أخرى . ويرتبط بذلك أهمية الزيارات التي قام بها يانوس كادار السكرتير الأول للجنة المركزية لحزب العمال الاشتراكي الهنفارى ، تلك الزيارات التي قام بها للنمسا وايطاليا وألمانيا الاتحادية . وسوف نظل سائرين على الدرب مستقبلا .

ان السنوات الأخيرة قد شهدت خطوات واسعة نحو السلم والأمن في أوروبا . وان حكومتي تعلق أهمية خاصة على تدعيم السلم ، وتوسيع التعاون في أوروبا ، وقد اتخذت خطوات عملية كثيرة من أجل تطبيق المبادئ والتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي . اننا نعتبر ان اجتماع بلغراد ، الذى افتتح منذ أيام قليلة ، مرحلة هامة في هذه العملية ، فان حكومتي ، في هذا الاجتماع تسعى الى ضمان الظروف الملائمة ، التي سوف تمكن مندوبي الدول المشتركة من استعراض ، بروح بناءة ، النتائج التي تحققت من تنفيذ الوثيقة الختامية ، وأن يأخذوا في الاعتبار الخبرة التي تم اكتسابها ، والمهام الواقعة عليهم في المستقبل .

ان جمهورية هنفاريا الشعبية تتعلق بأهمية كبيرة ، على الاشتراك بوسائلها المتواضعة ، في وضع حد لسباق التسلح ، وفي وضع تدابير جديدة اضافية لنزع السلاح . ان ممثلينا يهتدون بهذه الرغبة في جميع المحافل الدولية ، وخاصة هنا في الجمعية العامة ، وفي لجنة نزع السلاح بجنيف ، وكذلك في المحادثات الثنائية والمتعددة الأطراف . اننا مقتنعون بأن الانفراج السياسي ينبغي ان تعقبه اجراءات ايجابية في المجال العسكرى ، التي لا يمكن لسياسة الانفراج ان تدوم بدونها .

ان حكومتي تهتم كذلك بمحاولات بعض الدوائر في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، من أجل تشجيع سباق التسلح مرة أخرى . ان التزايد الدائم في نفقات الأسلحة في بلدان منظمة الأطلسي وخطط انتاج أنواع جديدة من الأسلحة ، لها أثر ضار على المفاوضات الراهنة ، بشأن مشاكل نزع السلاح ، وكذلك على المناخ الدولي بصفة عامة .

اننا من جانبنا نعلق أهمية كبيرة على محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، حيث ان لها نتائج بعيدة المدى على مستقبل عملية الانفراج . ان المرء لا يمكن ان يكون راضيا عن وضع المحادثات الجارية في فيينا ، بشأن تخفيض القوات المسلحة والأسلحة في وسط أوروبا . ان هذه المحادثات قد ظلت تجرى لأكثر من أربع سنوات دون ان تحرز تقدما ملحوظا .

اننا لمقتنعون أنه بالاتفاق على الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ، وتخفيض القوات المسلحة في وسط أوروبا ، يمكن التوصل اليه فقط ، اذا تمسكت الأطراف المعنية بالتمسك بالمبدأ القائم على انه ما من طرف يعتقد ان أمنه مهدد من جراء نزع السلاح . وأيضا اذا قامت الأطراف المتفاوضة الغربية بالتخلي عن محاولاتها بالحصول على مزايا عسكرية من جانب واحد .

ان الحظر العام والشامل للتجارب النووية لا يزال يشكل مهمة عاجلة ينبغي أن نعلق عليها أهمية كبيرة من أجل الحد من الأسلحة النووية . ان التجارب الايجابية والمشجع الذي ورد في خطاب وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، جروميكو، عن استعداد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى لوقف التجارب النووية تحت الأرض لفترة معينة ، حتى قبل أن تنضم الدول النووية الأخرى الى المعاهدة المقبلة، يعتبر ظاهرة مشجعة . وان الأمل يحدونا - على أية حال - الى أن مثل هذا الانضمام سوف يتم قبل مضي زمن طويل .

انه مما يساعد على تخفيض أخطار الحرب النووية ، أن يقوم المشتركون في مؤتمر هلسنكي بقبول الاقتراح الذي قدمته الهيئة الاستشارية السياسية لمعاهدة وارسو في دورتها التي عقدت في بوخارست في العام الماضي ، وأن تلتزم الدول الأعضاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، بمقتضى معاهدة دولية ، بالامتناع عن أن تكون أول من يستخدم الأسلحة النووية ضد بعضنا البعض . اننا نأسف لرفض حلف الأطلنطي لهذا الاقتراح ، لأنه يستحق في الواقع دراسة جديدة .

اننا نسهم في ابرام اتفاقية دولية شاملة بشأن حظر الأسلحة الكيميائية وتدمير المخزون الموجود منها ، كما اننا على استعداد كخطوة أولى لأن نبرم اتفاقية تحظر استخدام أخطر وسائل الحرب الكيميائية .

ان حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية تعتبر أنه من الأمور الملحة ابرام معاهدة بشأن حظر تطوير وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ، وكذلك توقيع اتفاقية دولية تتعهد كل دولة بمقتضاها بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وان المشروعات التي قدمها الاتحاد السوفياتي في هذا الصدد تشكل أساسا ملائما لهدم مفاوضات محددة . ان بعض الدول ، لأسباب لا نجهلها، تود تجنب ابرام هذه المعاهدات .

اننا ننظر بأمل الى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي سوف تخصص لنزع السلاح ، ونشعر بأنه نظرا لأثرها على الرأي العام العالمي ، فان هذا المحفل سوف يستطيع أن يؤثر تأثيرا مواتيا على الدول التي تحاول أن تتنحى جانبا الآن عن عملية نزع السلاح لاعتبارات مختلفة . ان القضية المشتركة لن تحرز أى تقدم ، اذا ما ظلت الجهود ، التي تسعى الى تعديل غير ملائم في

الاجراءات الراهنة الساعية الى ايجاد حلول لمشاكل نزع السلاح دون تقدم في هذه الدورة . اننا نتوقع من هذه الدورة الاستثنائية أن تتفق على اجراءات محددة تهدف الى دعم مؤتمر نزع السلاح العالمي .

ومن ناحية السلم والأمن ، فاننا نركز أهمية بالغة للقضاء على بؤر التوتر بوسائل سياسية ، ولوقف المحاولات لاثارة مواقف أخرى أشد حرجا .

ان من بعض هذه البؤر منطقة الشرق الأوسط ، حيث نجد أن الأزمة هناك تشكل عبئا ثقيلا على العلاقات الدورية . فلأكثر من عشر سنوات بعد عدوان اسرائيل الذي شنته سنة ١٩٦٧ ، لا تزال اسرائيل تحتل بغير حق الأراضي العربية وتنكر حقوق شعب فلسطين ، حتى هذا اليوم ، تحديا للقرارات العديدة التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة ، بل انها كذلك تقيّم مستوطنات بأعداد متزايدة وتمتد تطبيق القوانين الاسرائيلية على الأراضي المحتلة ، وبذلك فان حكومة اسرائيل تعطي دليلا على محاولاتها لضم الأراضي العربية .

ان حكومة بلادي لا تزال تتمسك بأن مؤتمر جنيف للسلام ، اذا ما حضرته جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة تحرير فلسطين ، سيكون هو المحفل الملائم لاجاد تسوية شاملة لهذه الأزمة . ان ما نحتاجه الآن هو وضع اتفاقيات تسحب اسرائيل بمقتضاها قواتها من الأراضي العربية المحتلة من عام ١٩٦٧ ، وان الحقوق القومية لشعب فلسطين بما في ذلك حقه في اقامة دولة له ينبغي أن يعترف بها وأن تنفذ ، وكذلك الحال بالنسبة لأمن جميع الشعوب والدول في المنطقة . ومن أجل التوصل الى هذه الاتفاقيات ينبغي على الدول العربية والدول الاشتراكية أن تضطلع بتعاون أكثر فعالية وأن يتعلم أولئك الذين يتحدثون عن الطريق المسدود وعن سياسة الخطوة خطوة ، كيف يسايرون الواقع .

ان حكومة هنفاريا تشعر بقلق متزايد ، فيما يتعلق بالنزاع المسلح ، في القرن الأفريقي ، الذي يضر بشعوب هذه المنطقة والذي يشجع الجهود الامبريالية والقوى الرجعية المتواطئة معه . انه يحاول أيضا تشييت الانتباه عن الموقف في الشرق الأوسط والموقف المشتعل في الجزء الجنوبي من أفريقيا . ان حكومة هنفاريا تدعو أي هجوم مسلح على أية دولة أخرى ، وأي تلاعب بحركات التحرير . اننا نشعر بأن الحل يكمن في تسوية يتم التفاوض بشأنها فيما يتعلق بالقضايا موضع الخلاف .

ومع اختفاء "الحزام الواقى" حول أنظمة الحكم العنصرية في جنوب أفريقيا، انبثق موقــــــــف جديد في ذلك الجزء من القارة . ان انشاء حكومة أغلبية في زيمبابوى وحصول ناميبيا على الاستقلال ، يعتبران من المهام العاجلة التي ينبغي أن تحل ، كما أن نظام القمع في جمهورية جنوب أفريقيا ينبغي أن يكون من بين القضايا المعروضة اليوم . ومع ذلك فان تلك الامكانيات الكبيرة ، تقترن بمخاطر عظيمة ، طالما أن الامبريالية تسعى الى فرض حلول على الأطراف المعنية من أجل انقاذ مواقفها الاستراتيجية والاقتصادية .

ان حكومة هنفاريا ، التي كانت دائما مؤيدة لتصفية النظام الاستعمارى ، لتود أن تتحدى القوى المعادية للاستعمار والامبريالية أكثر من أى وقت مضى ، وأن تضع برامج عملية لحرارز التقدم الاجتماعى . اننا مقتنعون بنجاح نضالها . ان حكومة بلادى تقف ضد سياسة الفصل العنصرى، وقد وقف مندوبونا هذا الموقف في المؤتمر العالمى لمناهضة الفصل العنصرى الذى عقد في لاغوس . ان جمهورية هنفاريا لم تغير من موقفها بشأن قضية قبرص . اننا نحث على ايجاد تسوية تضمن استقلال وسيادة وسلامة أراضي قبرص ، وعدم انحيازها، مع الأخذ في الاعتبار مصالح الطائفتين والمساواة بينهما . اننا نؤمن كذلك بضرورة عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة للمساعدة في وضع تسوية لمسألة قبرص .

ان تخفيف التوتر ودعم الامن العام في القارة الاسيوية ينبغي أن يدعم ، وذلك بالتوصل الى تسوية للموقف في شبه جزيرة كوريا . ان حكومة بلادي ما تزال تؤيد تأييدا كاملا ، المحاولات العادلة التي تقوم بها حكومة كوريا الديمقراطية الشعبية من أجل التوصل الى توحيد سلمي لهذه الدولة . ان حكومة هنغاريا تعلق أهمية بالغة على التطبيق الكامل لحقوق الانسان . وكما يتضح من التجارب التاريخية ، فان النظام الاشتراكي للمجتمع يكفل بما يملك من وسائل ما يعمل على المحافظة على حقوق الانسان وتمتعه بأكبر قدر ممكن من حقوقه .

ان ما نجده في بعض الدوائر الآن ، هو منهج خاص بالنسبة لحقوق الانسان . انهم على الأقل يلتزمون الصمت بالنسبة لبعض مجالات حقوق الانسان الاساسية ، مثل حقه في العمل ، وحقه في العناية الطبية ، كما انهم يلتزمون الصمت كذلك فيما يتعلق بالتمييز العنصري وتساوي الحقوق ، وكذلك بالنسبة لحقوق المرأة ، بينما يتشدقون بالألفاظ فيما يتعلق بحقوق الانسان البارزة ، مثل حقه في السلم والامن والحياة . وغنى عن القول ان عدم تنفيذ هذه الحقوق يفرغ الحقوق السياسية من مضمونها ، كما انه يخذلنا في ذلك المفهوم الخاص بالتمتع بحقوق الانسان .

ان الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، سوف تطبق الالتزامات المتعلقة بحقوق الانسان ، اذا ما كرست جهودها لوضع حد لذلك الانتهاك الجسيم لهذه الحقوق ، واذا قضت على النظم الاستعمارية وعلى التمييز العنصري ، واذا ما ساعدت كذلك على استعادة حقوق الانسان في شيلي وفي كوريا الجنوبية وفي جنوب افريقيا وفي الأراضي العربية المحتلة من جانب اسرائيل .

ان حكومة بلادي تعتقد ان منظومة الامم المتحدة هي التي تحكم حقوق الانسان ، وهذا كاف من اجل دعم الاحترام الفعال لهذه الحقوق في جميع أرجاء العالم .

ان الجهود المبذولة من اجل تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول ، وكذلك وضع العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي وعادل ، تلعب دورا كبيرا ومتزايدا في الحياة الدولية . ان حكومة هنغاريا تركز اهتماما خاصا لهذه المشاكل . ونحن نعلم ان هناك نطاقا واسعا من العلاقات الاقتصادية الخارجية يمكن أن يبنى فقط تحت ظروف السلم الدائم والامن المستقر . ومن هنا فان المشاكل الخطيرة التي تواجه العلاقات الاقتصادية الدولية لا يمكن أن تسوى الا في مناخ من الانفراج . ومن ناحية أخرى ، فاننا نعتقد اعتقادا حازما بأن تقدم سياسة الانفراج ، ودعم

السلم والأمن لا يمكن فصلهما عن ايجاد حلول للمشاكل الاقتصادية . كما اننا نؤمن بأن اقامة علاقات اقتصادية دولية على أسس جديدة ، هي مشكلة ذات مدى عالمي ، وان الجهود لتحقيق ذلك يجب أن تتضمن السعي من أجل ايجاد حلول عادلة للمشاكل الاقتصادية في الدول النامية .

ان حكومة بلادي سوف تواصل بذل المزيد من الجهود من أجل دعم التطوير الاقتصادي للدول النامية ، وسوف تبذل قصارى جهدها في مساعدة هذه الدول . ولا يمكن أن تغض النظر ، على أية حال ، عن تلك المسؤوليات التاريخية الراهنة ، وهي ترى الدول الرأسمالية المتقدمة تعمل على العودة بالدول النامية الى حالة من التخلف الاقتصادي . ان محاولات القاء اللوم ، في هذا الصدد ، على الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الاشتراكية ، دون ما تفرقة بينهما أمر غير عادل ويفتقر الى أساس علمي .

ان العلاقات الاقتصادية الخارجية تلعب دورا كبيرا في التطوير الاقتصادي لبلادي . ان أحد المنابع الرئيسية لذلك يكمن في التعاون الاقتصادي مع الدول الاشتراكية الاخرى داخل وخارج اطار مجلس المساعدة الاقتصادية المشتركة ، ومع هذا فان النمو الديناميكي للتعاون الاقتصادي مع الدول الرأسمالية المتقدمة ، وكذا التعاون مع العديد من الدول النامية ، ما يزال أيضا يتزايد في أهميته .

ان نمو تدفق التجارة مع الدول الرأسمالية المتقدمة آخذ في الانخفاض ، وذلك نتيجة للاجراءات التي تقوم على التمييز والتي ينبغي أن نقضي عليها . ان بعض الدوائر في الغرب ، تصل الى حد مناهضة التعاون بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية ، في محاولة منها تصور أن التقدم الاقتصادي والروابط الاقتصادية القائمة كما لو كانت تخدم مصالح الدول الاشتراكية وتطلب امتيازات وتنازلات سياسية من الدول الرأسمالية ، وذلك مقابل تعاون اقتصادي متزايد . ان حكومة بلادي ترفض مثل هذه المحاولات ، وتؤكد من جديد موقفها الذي يحيد اقامة علاقات اقتصادية مشتركة وحررة لا تقوم على التمييز . ونحن نأمل أن تعزل هذه المحاولات ، طالما انها ضد روح سياسة الانفراج والحقائق الراهنة ، كما نأمل أن يتلقى التعاون الاقتصادي بين الشرق والغرب دفعة قوية جديدة .

وحيث ان الامم المتحدة ، قد حققت نتائج هامة لا يمكن غض النظر عنها ، سعيا وراء تحقيق أهدافها ومبادئها القائمة في الميثاق ، فان وفد هنغاريا يتفق مع أولئك الذين يحثون المنظمة

العالمية على أن تلعب دورا أكبر في اسهامها من أجل تحقيق هذه الاهداف ، مع الحفاظ على السلم ودعم الامن الدولي ، وتطوير العلاقات الدولية ، وتقديم الشعوب ، وان الميثاق يمنح عددا من الامكانيات التي لم تستغل بعد من اجل زيادة فعالية الامم المتحدة ، وانه لمن واجبنا استخدام هذه الوسائل بما يتمشى مع روح ونص الميثاق . ان شعب هنغاريا مايزال يحبذ اقرار الاجراءات التي من شأنها تدعيم دور الامم المتحدة دون تعديل الميثاق .

أود أن اختتم كلمتي ، بأن أؤكد لكم ان وفد هنغاريا سوف يبذل قصارى جهده من اجل ضمان نجاح هذه الدورة ، وسوف يسهم اسهاما فعالا في حل المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمالها .

السيد شيفيل (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان المناقشات العامة في دورات الجمعية العامة للامم المتحدة ، تعطي صورة للمعطيات الايجابية في العالم ، المترتبة على الجهود المتكافئة للدول ، وأيضا للتناقضات في الأوضاع الدولية . ان الدورة الراهنة للجمعية العامة ليست استثناء لهذه القاعدة ، ولكن الشيء البارز هو انه رغم التناقضات في التطورات الراهنة ، فان التحليل الشامل يثبت - وقد تأكد ذلك من مضمون هذه المناقشة - ان عوامل الانفراج الدولي تسود في المجالات الرئيسية للسياسة العالمية . وبالطبع ، فان هناك عددا كبيرا من المشكلات في العالم ، وسواء كانت مشكلات صغيرة أو كبيرة ، فان حلها يتطلب تضافر الجهود المشتركة للدول والشعوب . كما ان هناك بؤر الحرب التي يجب أن تختفي وتستأصل . ولكن في الوقت نفسه ، فاننا نجد في القطاعات الهامة ، تعاوننا دوليا بناء من أجل دعم عطيات الانفراج .

ان سباق التسلح مازال يهدد باضفاء أبعاد جديدة ، ومع ذلك نجد ان الأسلحة النووية المهلكة التي تتسم بالقوة المتفجرة قد أصبحت تعادل عدة ملايين من القنابل التي اسقطت على ميروشيما . ولكن في الوقت نفسه فان المعاهدات والاتفاقات التي تمت والتي تنفذ الآن ، قد اثبتت أنه من الممكن ان يحد من سباق التسلح وان نجعل هذا التسلح خاضعا للرقابة مما يكفل الأمن الدولي ، ويلعب دورا لكبح تصعيد حالات النزاع في كثير من الحالات .

ان التناقضات والتباينات في التمنيات الراهنة هو نتيجة لعدة قوى في السياسات العالمية . وان الاتحاد السوفياتي والمجتمع الاشتراكي وحركة عدم الانحياز تنادى بأن تقل وأن تختفي كلفة اخطار قيام حرب أخرى . ويجب ان نزيل بؤر الحرب ، وان نضع حدا لسباق التسلح وان نقضي على آثار الاستعمار والتمييز . والمهم أيضا ان بعض الجهات في الغرب التي لها نفوذ ، والتي تتوفر لديها السلطة الحكومية ، تنادى بمنع التهديد بالحرب كوسيلة لتسوية المنازعات بين الدول . وان الاختلافات في وجهات النظر العالمية تعوق تعاونهم مع البلدان الاشتراكية . ونحن نرحب حقيقة بهذا .

كان تعزيز أسس السلم سيتم بثقة أكثر ، لو لم تكن هناك معارضة من قبل القوى الاستعمارية والرجعية في الغرب التي لا ترغب في ان تنسى فشلها في محاولات فرض ارادتها على الشعوب أو تخويف هؤلاء الذين يرغبون في تغييرات اجتماعية .

وقد تعاون قادة بكيين مع هذه القوى الرجعية ومع الاستعمار وهم يسيرون معهم في نفس الروتين . انهم يعارضون سياسة السلم ، والانفراج ونزع السلاح ، وهم ينتحلون دورا مؤسفا للتبشير بحرب أخرى لا مفر منها . وهم لا يتورعون عن استخدام منبر الامم المتحدة لاغراضهم كما يظهر ذلك من البيان الذي القاه مؤخرا رئيس الوفد الصيني . ونحن نعترض على هذه التلميحات القذرة والافتراءات التي وجهها المتحدث باسم بكيين .

وليس هناك من يستطيع ان يهز التزامنا بخدمة السياسة السلمية . وان الأراضي السوفياتية ، التي سوف تحتفل بثورة أكتوبر الاشتراكية العظيمة ، قد عملت منذ ستين عاما على خدمة السلام . وهذه السياسة ، التي تعبر عن الارادة الدبلوماسية لجميع الشعوب السوفياتية - والتي هي لصالح شعوب العالم أجمع - قد نمت وترعرعت منذ بدء مرسوم السلم حتى برنامج السلم ، الذي وافق عليه

(السيد شيفيل ، جمهوريــــــــــــة
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

المؤتمر الرابع والعشرون والخامس والعشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، وكذلك تطبيقاته . ان الاشتراكية تحتاج للسلم ، وهي تخلقه وتدافع عنه ، وذلك يعتبر من أهم الأمور الانسانية . وقد أكد ذلك الأمين العام للجنة الرئيسية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ليونيد بريجنيف ، الذي يرتبط اسمه بما أحرز من نجاح في مجال الانفراج ، فقد قال : " ان تعزيز السلم هو من أهم الضمانات لممارسة حق الانسان الأكبر ، وهو الحق في الحياة " . وقد بذلت حقا جهود كثيرة في هذا المجال ، وقد اقر ذلك كثير من قادة الدول . وقد ذكر ذلك ايضا مرارا في الامم المتحدة .

ومن المهم ان قضية السلم والأمن الدولي ترتبط بالاعلان المشترك بين الاتحاد السوفياتي وفرنسا بشأن الانفراج الدولي الذي تم التوقيع عليه في ٢٢ حزيران /يونيه الماضي ، وقد خصصت هذه الوثيقة لهذا العمل الدولي الهام . ان بقاء سياسة الانفراج قد أكدها التحضير الناجح لاجتماع بلغراد لممثلي الدول المشتركة في مؤتمر هلسنكي ، الذي بدأ قريبا في يوغوسلافيا . ومع ذلك فان الوضع الراهن في العالم بشكل عام وفي بعض اجزائه لا تجعلنا نعتقد ان الانفراج الدولي يتحقق تلقائيا دون ان تواجهه عقبات .

ونود هنا ان نوجه اهتمامكم للحقيقة ان اعداء الانفراج في الغرب قد استخدموا كافة الجهود بما فيها تقديم المعلومات الخاطئة والسب والتخويف ، لكي يثبتوا ان هناك تهديدا عسكريا سوفياتيا وان البلدان الاشتراكية تخرق الحقوق الانسانية ، وغير ذلك ، بينما - في غمار هذه الحملة - اتخذت خطوات في سباق التسلح ، وحل بعض المشكلات الدولية الملحة واتخذ الانفراج الدولي طريقه . ويؤكد كل ذلك انه من الضروري للدول ان تبذل جهودا مشتركة ، تعتمد على هئية الامم المتحدة ، للتغلب على النشاط ضد الانفراج ، ولتدعيم المبادئ والتصميم على اندماجها في الحياة الدولية . وقد حقق هذه الضرورة الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي بشأن تعميق ودعم الانفراج الدولي ومنع خطر الحرب النووية ، وقد قدم هذا الاقتراح وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السيد غروميكو ، لبحثه في الدورة الحالية للجمعية العامة .

اننا مقتنعون بأن الموافقة على اعلان تعميق الانفراج الدولي والقرار الخاص بمنع الحرب النووية ، سوف يزيل الحواجز التي اقيمت والتي تقام حاليا من قبل خصوم الانفراج . وبالطبع

- فان هذه الموافقة سوف تنشيء جوا مواتيا في العلاقات الدولية ، وتساعد على تحسين جو الثقة . وتنمي التعاون الشامل بين البلدان والشعوب وسوف يكون لها أثر ايجابي على أنشطة الامم المتحدة .
- ان اعتماد هذا الاعلان سوف يؤكد ارادة وعزم الدول الأعضاء في الامم المتحدة على مواصلة تنمية الانفراج الدولي ، وسوف يعزل سياسيا القوى التي تريد انعاش روح الحرب الباردة والعداوة في الأمور الدولية . وان التنفيذ السريع للاجراءات التي تؤدي الى منع خطر الحرب النووية - كما أكد ذلك في مشروع القرار المقدم من الاتحاد السوفياتي - يتسم بأهمية كبرى من أجل تعزيز السلم .
- ان اعتماد اقتراح الاتحاد السوفياتي سوف يساعد على الحد من سباق التسلح ونزع السلاح . وكما تعرفون ، فان مشكلة الحد من سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح كانت تشغل دائما اهتمام الشعوب وحكومات معظم البلدان ، ووكالات دولية كثيرة ومنظمات من أهمها الأمم المتحدة . وهذا ليس من قبيل الصدفة ، بل ان تعزيز السلم والأمن الدولي يعتمد في كثير من النواحي على حل هذه المشاكل .

وفي المرحلة الراهنة من العلاقات الدولية لا يمكن ان نستمر في التحدث عن نزع السلاح بصفة عامة ، بل ينبغي ان نناقش هذا الموضوع بلغة المقترحات البناءة العملية التي تؤدي الى حل عملي .

ان الاقتراحات المحددة التي قدمها الاتحاد السوفياتي التي تهدف الى وضع حد سريع لسباق التسلح ، وتحقيق نزع السلاح معروفة لنا جميعا . وقد اعلنت في جميع ارجاء العالم باعتبارها من أهم المهام بالنسبة للسياسة الخارجية السوفياتية وذلك من منصة المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي في تقرير الرفيق ليونيد بريجينيف الامين العام للجنة المركزية . ان هذه المقترحات قد وردت بتفصيل اكثر في مذكرة الاتحاد السوفياتي الخاصة بمسائل وضع حد لسباق التسلح ، ونزع السلاح ، والتي قدمت للجمعية العامة في دورتها الاخيرة . ان الاقتراح السوفياتي الاخير الذي قدم في هذه الدورة ليثبت مرة اخرى رغبة الاتحاد السوفياتي في ازالة العوائق من أجل حل المشاكل الحادة لنزع السلاح ولكي يعطي قوة دفع جديدة لهذه العملية .

وفي الظروف التي نجد فيها ان الاسلحة النووية تشكل خطرا بالغاً على البشرية ، فانه من المنطقي ان تقوم الامم المتحدة - في المقام الاول - بتركيز اهتمامها على مشكلة الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها . وان من الخطوات الاولى والضرورية في هذا الاتجاه هو حظر جميع تجارب الاسلحة النووية ، وهذا من شأنه أن يضع عقبة في سبيل ادخال تحسين على هذه الاسلحة ، أى أسلحة الدمار الشامل ، كما أن ذلك سوف يحسن المناخ على الارض ، كما سييسر تحقيق التوصل الى اتفاق بحظر الاسلحة النووية . ان مشروع المعاهدة السوفياتية فيما يتعلق بالحظر الشامل والعام لتجارب الاسلحة النووية ، يمكن ان يكون بمثابة اساس لوضع اتفاقية دولية . ان السعي وراء اتفاق فيما يتعلق بمسألة التحقق من ذلك ، قد اصبح الآن اكثر يسرا . وفي الدورة الراهنة للجمعية العامة . كان هناك بيان هام فيما يتعلق برغبة الاتحاد السوفياتي في أن يقوم الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة الامريكية ، وبريطانيا بالتوقيع المبدئي على معاهدة خاصة بالحظر العام والشامل لتجارب الاسلحة النووية . وهكذا نجد أن ذلك بمثابة خطوة اخرى نحو استكمال الاعداد لهذه المعاهدة ، ودخولها حيز النفاذ . ان أعضاء مؤتمر لجنة نزع السلاح والمشاركون في دورات الجمعية العامة قد اعرّبوا في أكثر من مناسبة عن تأييدهم لهذه الخطوة . من المقترح بعد توقيع هذه المعاهدة الا تقوم الدول النووية بأية تجارب تحت الارض وذلك خلال

فترة معينة من الزمن . ويجب على بقية الدول النووية ان تثبت اخلاص اهدافها ونواياها ، وذلك بالاتجاه نحو حظر الاسلحة النووية . ومن الواضح ان تجارب الاسلحة النووية سوف تحظر حظرا شاملا بعد ان تنضم جميع الدول النووية الى هذه المعاهدة . وغني عن البيان ان تنفيذ مقترحات الاتحاد السوفياتي تشكل حاجزا آخر امام مزيد من انتشار الاسلحة النووية ، كما انها تدرأ خطر كارثة نووية تحوم فوق الانسانية . واننا ندعو الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، وكذلك الدول النووية الى أن تبدأ في تنفيذ الاقتراح السوفياتي فيما يتعلق بابرام معاهدة بشأن الحظر الشامل والعام لتجارب الاسلحة النووية .

وبينما نلاحظ بالرضا درجة معينة من التقدم تحققت في المحادثات السوفياتية الامريكية ، وفي مؤتمر لجنة نزع السلاح الخاصة بحظر الاسلحة الكيميائية الا اننا نعرب عن أملنا في وضع مشروع لهذه الوثيقة على نحو سريع .

وفي ضوء الأحداث الاخيرة ، فان اقتراح الاتحاد السوفياتي ، من أجل حظر استحداث وانتاج انواع جديدة من اسلحة الدمار الشامل ، ومنظومات جديدة من تلك الاسلحة قد اصبح امرا اكثر الحاحا . ان التقارير الخاصة باستحداث انواع جديدة من اسلحة الدمار الشامل ، بما في ذلك قنبلة النيوترون ، يجعل هذه المبادرة السوفياتية لها أهميتها البالغة . انها تؤكد أن خطر ظهور انواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ليس أمرا مفترضا كما يحاول البعض أن يقنعنا بل على العكس من ذلك فانه بمثابة خطر فعلي ، بينما نجد أن الاعتراضات الجديدة التي تواجه هذا الاقتراح تخلق - في الواقع - مناخا يؤدي الى البحث عن تطوير انواع ونظم جديدة من اسلحة الدمار الشامل . ان الامم المتحدة ، ولجنة نزع السلاح ينبغي ان تمضي بخطى سريعة نحو اعداد اتفاقية بشأن هذه المسألة ، من أجل عرقلة هذا الطريق الجديد نحو سباق التسلح وذلك منذ بداية ذلك الطريق .

ان هناك دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن نزع السلاح سوف تعقد في أيار/مايو وحزيران / يونيه من العام القادم ، وأعتقد ان ذلك سوف يكون اسهاما هاما في السعي وراء ايجاد

طرق لحل مشكلة احتواء سباق التسلح ونزع السلاح ، وتحديد المناطق الرئيسية لنشاط الدول في هذا الصدد . اننا نعتقد ان هذه الدورة يمكن بل ويجب ان تصبح حجر زاوية هام على الطريق المفضي الى عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح .

اننا نعتقد انه رغم تشابك مشاكل نزع السلاح ، الا ان ذكاء الانسان سوف يجد مخرجا لحل هذه المشاكل .

ان هناك بنودا عديدة في جدول أعمال الجمعية العامة من شأن حلها ان تدعم الأمن الدولي وفقا للاعلان الذي تم اقراره في الامم المتحدة في عام ١٩٧٠ ، وانما نعرب عن الثقة في أن تمضي الدورة الراهنة قدما نحو اعداد معاهدة لعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وأن هذا سوف يكون له أهمية قصوى من حيث دعم الأمن الدولي . لقد جان الوقت منذ أمد بعيد لايجاد تسوية للنزاع القائم في الشرق الاوسط حيث نجد أن الموقف ما يزال متفجرا كنتيجة للأعمال التوسعية لاسرائيل . ان ما نحتاجه الآن هو ان يعقد سريعا مؤتمر جنيف للشرق الاوسط ولا يمكن أن تحل محله " جماعات عمل " أو أية خطوات أخرى منفصلة . ان منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي الممثل المعترف به لشعب فلسطين ، فينبغي بطبيعة الحال ان تشارك في المفاوضات في جميع مراحلها بمؤتمر جنيف .

اننا نؤيد بشدة الموقف العادل لشعب كوريا الديمقراطية فيما يتعلق باعادة التوحيد السلمي لبلاده ، ونطلب تنفيذ القرار الذي صدر في الدورة الثلاثين من الجمعية العامة بشأن سحب جميع القوات الاجنبية من كوريا الجنوبية . وينبغي بذل جهود جديدة لحل مشكلة قبرص حيث ما يزال التوتر قائما .

من الواضح أن مصالح دعم الأمن الدولي تقتضي القضاء على جميع مظاهر الاستعمار . ان الاستعمار يقاوم ويحاول اضعاف صفوف اولئك الذين يكافحون ضد القمع الاستعماري ، ويحاولون بث بذور الفرقة والعداوة بينها ، اننا نحتاج الى الوحدة في أعمالنا من أجل الاطاحة بجميع هذه المحاولات ، ومن اجل القضاء السريع على جميع بقايا الاستعمار والامبريالية . وهنا فان البيان المقدم من الاتحاد السوفياتي في هذه الدورة لمن الأهمية بمكان ، هذا البيان الذي أوضح أن القضاء الكامل على الاستعمار والفصل العنصري اصبح امرا ملحا . ان هذا هو الاستمرار المنطقي لمبادرتنا التي اتخذناها عام ١٩٦٠ مثلة في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

لقد تحطم الاستعمار ، ولكننا لم نقض عليه تماما ، فما تزال بقاياه ، تسمم المناخ الدولي ، وتشكل مصدرا للخطر والتوتر والنزاعات . ويدل على ذلك الحالة في الجنوب الافريقي . ان حركات النظم العنصرية والاستعمارية في جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية التي ترتفع الى وضع السياسة الوطنية ، كما ان الخرق الصارخ لحقوق الانسان والحريات ، مثل الارهاب والعنف والقمع ضد السكان الافريقيين المحليين في جنوب افريقيا ، وزيمبابوي وناميبيا ، والتي تقوم بأعمال عدوان ضد الدول المستقلة الافريقية قد جعلت من هذا الموقف في هذا الجزء من العالم مصدرا للخطر على السلم والأمن الدوليين . ان جميع هذه التطورات قد أصبحت ممكنة نتيجة للتواطؤ الفعلي لبعض القوى الغربية مع نظم الحكم العنصرية والاستعمارية في جنوب افريقيا ، تحت قناع سياسة اتخاذ مبادرات تدعى انها تهدف الى ايجاد حل سلمي للمشاكل القائمة في هذه المنطقة . وانها لتتصرف بمنطق غريب جدا . وقد بدأت بتسليح العنصريين في جنوب افريقيا ، وهي تستمر في ذلك الآن ، وتدعو الآن حركات التحرر الى أن تلقي السلاح . ان هدفها من ذلك واضح وجلي ، وهو كسب الوقت ، لكي تجعل انظمة الحكم العنصرية تبدو أكثر طيبة ، وكذلك للحفاظ على سيطرة الاحتكارات ، واخماد جذوة نضال الشعوب من أجل التحرير ، تلك الشعوب التي تحاصر القلاع الاجرامية للاستعمار والعنصرية في القارة الافريقية .

الا أن هناك الآن ظروفًا موضوعية قائمة من أجل ايجاد حل لمشكلة جنوب افريقيا . ان مشاكل التطور الاقتصادي ، تحتل مكانا هاما في جدول أعمال هذه الدورة . ورغم بعض التغيرات الايجابية في عدد من المجالات ، الا ان اقتصاديات البلدان النامية ما تزال تعاني كثيرا . وفي نطاق نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، فان استغلالها يزداد بينما تظل الحواجز التجارية قائمة ، بل وتنشأ حواجز اخرى في اطار هذا النظام . ان الشركات عبر الوطنية تواصل تصدير ارباحها المتزايدة ، بينما تغفل حق البلدان النامية في أن تسيطر على مواردها الطبيعية ، وبينما تظل هذه البلدان النامية تحمل عبء الاتجاه نحو الكساد متمثلا فيما يطلقون عليه : " اقتصاديات السوق " بل وأكثر من ذلك تنتشر الخدع بين البلدان النامية ومؤداها انها يمكن أن تعقد صفقة مع أولئك الذين يستغلونها ، وأنه من أجل ان تتغلب هذه البلدان على ما يسودها من تخلف ينبغي عليها ان تتبع قوانين المجتمع القائم على الاستغلال .

ان نظام العلاقات الاقتصادية الدولية ، والذي يرجع الى فترة الاستعمار قد اصبحت
في نزاع مباشر مع المصالح الحيوية للاغلبية العظمى للدول ، وللموقف الدولي الشامل . ان اعادة
تشكيل هذه العلاقات على أساس ديموقراطي ، وكذلك القضاء على التمييز وعدم المساواة هي أحد
المطالب الرئيسية للفترة الراهنة .

ولاشك أن عملية حل اكثر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحاحا في البلدان النامية ،
وكذلك المناطق الاقل نموا بصفة عامة ، والوفاء باحتياجاتها الاجتماعية والثقافية سوف تلقى دفعة
كلما اصبحت التعايش السلمي والانفراج الدولي أساس الاتصال الدولي ، كما انه يكتسب طابعاً
عاماً لارجعة فيه .

ان مسائل احترام حقوق الانسان تحتل مكانا بارزا في نقاشنا . ان مشكلة ضمان حقوق
الانسان ، هي مشكلة خلق الظروف اللازمة من أجل نمو الشعوب في جو من السلم وانماء كـ
فرد انماء شاملاً متناسقاً . ان حل هذه المهمة الصعبة ، التي تنطوي على افكار انسانية نبيلة
ليس لها أية علاقة على الاطلاق بالمؤامرات السياسية والبلاغة الدعائية العقيمة .

ان الحملة التي تناهض السوفيات والتي تدور رحاها في بعض الدول الغربية ، تحت
ذريعة حماية حقوق الانسان تهدف الى التدخل في الشؤون الداخلية لدولتنا ، وموجهة ضد
الحقوق التي اكتسبها الشعب السوفياتي ، في نضاله الثوري الذي تم تدعيمه في مجتمع اشتراكي
متقدم . ان من المفارقات أن هذه الحملة تجري في مجتمع تنتهك فيه حقوق الانسان كل يوم
بل وكل ساعة .

ومنذ ستين عاماً ، كانت البطالة ، والقمع الاجتماعي والوطني ، وعدم المساواة ، والفقر
والعوز والأمية ، هي قدر كل شعوب روسيا القيصريّة ، بما في ذلك الشعب الاوكراني .
ان ثورة اكتوبر العظيمة الاشتراكية لأول مرة في التاريخ ، قد اطاحت بالاستغلال والنظم
الوطني والعداوة ، وجعلت جميع مجالات الانشطة الاجتماعية في خدمة الفرد ، وأرست مبادئ
التطور الحر لكل فرد باعتباره شرطاً مسبقاً للتطور الحر للجميع . وقد تم الاعراب عن هذا المبدأ
في الدستور السوفياتي الجديد . ان الدستور الجديد لجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

ما يزال قيد الاعداد ، وسوف يعكس انجازات شعب اوكرانيا الذي سوف يحتفل في كانون الأول /
ديسمبر هذا العام بالذكرى الستين لتولي السلطة السوفياتية في اوكرانيا .
ان المزايا التاريخية العديدة لطريقة الحياة الاشتراكية وسماتها البارزة ، مثل ، المنهج
الجماعي ، والرفاقة والصداقة بين جميع الدول والقوميات ، وكذلك الاخلاقيات القويمة والتفاؤل —
الاجتماعي ، كل ذلك يقف في قوة ضد الازمة التي تتعرض لها تلك المجتمعات والتي يشير اليها
العقائد يون الغربيون . وكما اكد السيد ششربيتسكي عضو المكتب السياسي للجنة المركزية
والامين الاول للحزب الشيوعي في اوكرانيا :

” ان طريقة حياتنا هي نموذج للانماط الجديدة من العلاقات بين الشعوب
والدول والقوميات ، القائمة على المبادئ النبيلة والسامية ” ، وهو مثل ذو مفهوم دائم
ودولي .

ان سعي الشعب نحو السلم ، أمر لا يمكن أن يقاوم ، وهذا هو أحد العوامل الاكيدة
التي تضمن تعميق الانفراج الدولي . ان الامم المتحدة تستطيع أن تلعب دورا هاما في هذه
المحاولة ، ويحدونا الامل في أن تسهم الدورة الراهنة للجمعية العامة للامم المتحدة اسهاما
حقا في كل المشائل ذات الأهمية البالغة بالنسبة لمستقبل الانسانية جمعاء . هذا هو ما ترنو
اليه شعوب العالم ، وهذه الشعوب تطالب أولا وقبل كل شيء ، بوضع حد لسباق التسلح ، والاطاحة
بجميع الشرور المترتبة عليه . ولتوجه موارد العالم نحو تحقيق السعادة ، والرفاهية ، والتقدم
الاجتماعي ، بدلا من توجيهها نحو الموت .

السيد آكي (ساحل العاج) (الكلمة بالفرنسية) : ان الذين حظوا بشرف معرفتك والعمل معك طوال سنين عديدة عندما كنت ممثلا لبلادك في الامم المتحدة لمفتبطون بانك قد تبوأ مكان الرئاسة في هذه الدورة العادية للجمعية العامة ، ولهذا فمن دواعي سرورى أن أضف صوتي الى من سبقوني الى هذه المنصة لتهنئة سيادتكم تهنئة حارة مخلصة لانتخابك لمنصب الرئاسة . ان هذا الانتخاب لهو اشارة صفة بصفاتك البارزة كدبلوماسي وكرجل دولة وأيضا بخبراتك الكبيرة والواسعة في مجال العلاقات الدولية ، ومعرفتكم التامة بالأمم المتحدة ، كما انه أيضا تكريما لبلدك يوغوسلافيا التي سبق الاشادة به وبرئيسه المارشال تيتو ، وبما له من مآثر عظيمة لقرار السلم والامن الدوليين والتعايش السلمي فيما بين الشعوب التي تختلف في منشئها وفي ظروف حياتها . وأرجو أن تكون واثقا من اننا سوف نتعاون معك تعاوننا كاملا .

كذلك أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أنضم لمن أشاد وبسلفك السفير اميراسنخ ، الذى تولى رئاسة الدورة السابقة ، ونحن ممتنون لرئاسته الموفقة المرموقة لأعمال تلك الدورة العادية والثلاثين للجمعية العامة .

ان الدينامية والشجاعة والشعور بالواجب والتفاني في العمل الذى يتسم بها الأمين العام السيد كورت فالدهايم ، في أداء مهامه في خدمة المجتمع الدولي . كل هذه الصفات تبرر القرار الحكيم الذى اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي لتجديد فترة عمله ، وان ساحل العاج ، وحكومته وشعبه لسعداء للجهود التي يبذلها سيادته في خدمة التعاون والسلم الدوليين ونؤيده في هذه الجهود .

وأخيرا ، أود أن أهنيء ، وأرحب بالعضوين الجديدين في منظمنا . وهما جمهوريتان فييت نام الاشتراكية وجمهورية جيبوتي . وليصرف ممثلي هاتين الدولتين اننا مستعدون للتعاون معهما في اطار الامم المتحدة ، كما اننا على استعداد أيضا لاقامة علاقات ودية مع بلديهما .

ان استقلال جمهورية جيبوتي وتمتعها بعضوية الامم المتحدة قد حدد نهاية الاستعمار الفرنسي في افريقيا ، وهذا يتيح لنا الفرصة بأن نشيد مرة أخرى بقوة فرنسا التي قضت على الاستعمار مما مكن حوالي ٢٠ دولة افريقية تقريبا من أن تمارس حقها في تقرير المصير . وأن تسهم في اقامة السلم الذى تتطلب اليه الانسانية . ولكننا لن نكون صادقين اذا لم نقل ان هذه الجهود لن تعتبر

تامة طالما لم تغلج فرنسا بالتعاون مع جمهورية جزر القمر ، في التوصل الى حل يكفل اعادة جزيرة مايوت الى مجموعة جزر القمر ، بحيث تتمكن جمهورية جزر القمر من أن تستعيد وحدتها وسلامة أراضيها . ومن جانبنا ، فنحن نشق بكل من فرنسا وجمهورية جزر القمر ، فهما بلدان صديقان تربطنا بهما صلات وثيقة ، ونحن متأكدون انهما سيجدان حلا - عن طريق التفاوض - لتذليل هذه المشكلة بما يشجع التعاون بين البلدين ويشعر الدول الاخرى الصديقة بالارتياح .

ان السيد رئيس جمهورية ساحل العاج عندما تحدث في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة في ابيدجان في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٦ : ، قد أعاد تأكيد :

” . . . المبادئ الاساسية للسياسة الداخلية والخارجية لساحل العاج وهي الايمان بمصير الانسان ونبله ، وبالاتجاه المستمر على البشر والأشياء وايمانه الذي لا يتزعزع بمزايا السلم والحوار واستعداده للتعاون والصداقة مع كافة البلدان الاخرى ” .

وسيظل السلم هو أساس هذه السياسة ، كما ستكون غايتها هي اسعاد الانسان في الحرية والكرامة ، وتحقيق كافة احتياجاته الاساسية وضمان حياة لا ثقة به تسمح له بالفتح الكامل في بيئته الطبيعية .

اننا نستلهم هذه المبادئ في تصرفاتنا اليومية كما انها تحكم علاقاتنا . وفي ضوء هذه الاعتبارات الاساسية سأحاول أن أعرض مشكلات الساعة الهامة التي قد أدرجت في جدول أعمال الدورة الحالية والتي تهمنا جميعا ، وهذه المشاكل ليست جديدة علينا ، مثلها مثل أوضاعنا التي نعلمها جميعا .

ويجب أن نقر مثلما أقر معظم المتحدثون ان الوضع الدولي كئيب ومظلم وان العالم يواجه نزاعات وصعوبات مختلفة ، وفي مواجهة هذا المنظر المحزن لهذا العالم المنقسم والذي يتعرض للحرب والعنف ، ولبعثرة وتبديد موارد كثيرة لأهداف هدامة في ظلم صارخ وعدم مساواة ظاهرة ، والخرق التام للحقوق الاساسية للبشر ، والتمييز العنصري الذي لا يرحم . وأمام كل ذلك ، فإن ساحل العاج يأسف لعدم توفر الشجاعة والرغبة السياسية التي تسمح - خاصة - لكبار هذا العالم بأن يعبثوا كافة الجهود للتوصل الى حل مرض لهذه المشكلات حتى يسود السلم والعدالة والتقدم . لكن في الواقع فاننا كمن يواجه قدرا لا يرحم يمنعه من التوصل للأفكار المبتكرة البناءة لحل

النزاع القائم الذي يهدد السلم والامن الدوليين . والواقع اننا توقعنا جامدين أمام بعض نور الحرب ، مما جعل الأوضاع تتفاقم وتعوق الجهود الحميدة من السير نحو حل المشكلات الأمر الذي يجعلنا نشعر بالعجز . ونحن نأمل أن نعمل دون كلل حتى نضع حدا لهذه الحلقة الرهيبة للعقدان ، وحتى تحترم حقوق الانسان وحتى يتمتع الجميع بثمار النمو الاقتصادي وتقدم العلم والتكنولوجيا .

ان استقلال جمهورية جيبوتي لا يجب أن ينسينا ان الموقف السياسي في افريقيا لا يزال مازال يثير قلقنا جميعا ، فهناك شعوب افريقية لا زالت تخضع للقمع حيث لا تزال هناك أقلية بيضاء تستعبد ، وحيث يعامل ملايين الأفارقة معاملة غير انسانية في كل من ناميبيا ، وزمبابوي ، وجنوب افريقيا ، كما ان الاخوة الافارقة قد يضطهد بعضهم البعض اننا نجد نزاعات دامية على الحدود تجعل الدول الافريقية تحارب بعضها البعض ، وهي النزاعات التي يزيد من حدتها بائعو الاسلحة بمداهم بالدفاع لكي يجعلوا تلك الدول تخضع لمناطق نفوذهم .

لكل هذه الاسباب الآتية فان افريقيا تحتاج الى السلم ، والقارة الافريقية تبذل كل ما في وسعها لتحقيق ذلك ، حتى تحقق التقدم وتلحق بعجلته . وبالطبع فان ساحل العاج تسود أن يوضع حد لهذه الأوضاع حتى تستقر القارة كلية وحتى يزول التمييز العنصري ويمارس الانسان الافريقي كرامته ويتمتع بكافة حقوقه . نظرا لأن الأوضاع في الجنوب الافريقي أوضاع متفجرة حيث يوجد هناك حكم الأقلية ، الا وهو الحكم العنصري ، الذي يجعل ملايين الأفارقة في زمبابوي وناميبيا وافريقيا الجنوبية يخضعون له .

وفي مواجهة عناد الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا وموقفها الحافل بالتحدي ، فقد قال البعض ان الحل الوحيد هو اللجوء الى الكفاح المسلح ، ونحن نفهم الأسباب التي تدعو الى هذا الاعتقاد ، لكننا في الوقت نفسه ندعو الى التفاوض والحوار لتسوية هذه المشكلات وحتى يسود السلم في افريقيا دون عرقلة الكفاح الباسل لحركات التحرير .

ان ساحل العاج قد أيد هذه المبادرات ، وذلك نظرا لأننا - بالطبع - ندعم حركات التحرير . كذلك نحث كل من له علاقات قوية مع تلك الانظمة الجائرة ، أن يمارس ضغوطه عليها وأن يشجع على التوصل الى حل تفاوضي لمشكلة الجنوب الافريقي . هذا بالاضافة الى اننا قد الحنا على ضرورة الصلات المباشرة وغير المباشرة ، وأردنا أن يعرف حكام افريقيا الجنوبية وروديسيا انه من الضروري احداث تغييرات سلمية ، وذلك حتى تستطيع الاغلبية أن تمارس السلطة في زمبابوي وحتى تستقل ناميبيا ، وحتى تسود المساواة في افريقيا الجنوبية .

ويسعدنا ان نعرف ان هذه الجهود قد بدأت تؤتي ثمارها . وهناك امل في ان تستقل ناميبيا وزمبابوي قريبا رغم الصعوبات القائمة .

ونحن مرتاحون لانه فيما يتعلق بناميبيا ، فان الاعضاء الفريبيين الخمسة بمجلس الامن ، قد بادروا بالاتصال بسلطات جنوب افريقيا حتى تجد حلا لهذه الازمة في ناميبيا وحتى تمنح جنوب افريقيا من ان تنفذ خططها بشأن هذه البلاد .

والطبع فاننا لا نقلل من أهمية تلك المبادرات ، ونرى ان المجتمع الدولي لا يجب ان يقلل من أهميتها . والواقع انه يجب ان نشجع المفاوضات مع سلطات افريقيا الجنوبية ، حتى نسهل تنفيذ احكام القرار ٣٨٥ الصادر في ٣٠ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ من قبل مجلس الامن ، والذي يحدد اساليب استقلال ناميبيا عن طريق الانتخابات الحرة الديمقراطية تحت اشراف الامم المتحدة .

وفيما يتعلق بروديسيا الجنوبية ، فان الامم المتحدة قد ابلفت بمجموعة من الاقتراحات من قبل الحكومة البريطانية والحكومة الايركية بالتشاور مع الاطراف المعنية ، وذلك من اجل اعادة الحكم الشرعي في ذلك البلد ، ومن اجل تمتع الاغلبية الافريقية بالحكم .

ورغم ان هذه الاقتراحات تثير بعض التحفظات ، الا اننا نعتقد انها يمكن ان تكون اساسا معقولا للمفاوضات التي تسمح بحصول الاغلبية الافريقية على الحكم في زمبابوي .

وهناك مشكلات صعبة معقدة ، فيما يتعلق باحترام القانون والحفاظ على النظام خلال الفترة الانتقالية ، يجب ان تحل وان يتم الاتفاق بين الاطراف المعنية في مشاورات حرة وديمقراطية على تحديد الاساليب التي تسمح لشعب زمبابوي بأن يقرر مصيره ، وان يتمتع بالمؤسسات التي يختارها وان يختار زعماءه .

ونحن نعتبر انه من الايجاب ، ان مجلس الامن قد استجاب الى طلب بريطانيا العظمى ، الذي طلب من الامين العام للامم المتحدة في القرار ٤١٥ الصادر في ٢٩ ايلول /سبتمبر ١٩٧٧ بأن يختار ممثلا خاصا :

" لكي يتفاوض مع المفاوض البريطاني المقيم وكافة الاطراف المعنية ، بشأن الاجراءات العسكرية والاجراءات المتصلة بذلك واللازمة لكي تحصل الاغلبية على الحكم في روديسيا الجنوبية " .

وان الدور الذي حصص لممثل خاص للامين العام ، يدعوه الى التعاون على نحو وثيق مع المفاوض المقيم البريطاني ، ويجعل الامم المتحدة تدخل في عملية التسوية السياسية لمسألة روديسيا ، وحتى تستطيع بريطانيا العظمى ان تقوم بدورها . ولكننا نعتزف ايضا بأن بريطانيا العظمى يجب ان تقوم بدورها كسلطة تضطلع بادارة روديسيا الجنوبية ، ونأمل ان الشخصين سوف يتعاونان . وان كافة الاطراف المعنية ستؤيد هما ، وان كافة الدول الاعضاء سوف تساعد هما على التوصل الى حل هذه القضايا الصعبة التي مازالت قائمة .

ومن الغريب ، انه بينما نجد ان الدول الافريقية التي تمنى بهذا الامر في المقام الاول قد وافقت على اختيار ممثل للامين العام ، فان بعض الدول تقول ان افريقيا اذا وافقت على تعيين ممثل خاص فانها ستكون مؤيدة لخطة استعمارية جديدة ترمي الى الابقاء على الاستعمار في القارة الافريقية . والواقع ان هذه الاطراف تعمل وكأنها تعتقد ان الافريقيين لا يتوفر لديهم النضج الكافي لكي يعرفوا ما هي مصالحهم .

اننا نفهم ان الذين يريدون ان تبقى الحرب في الجنوب الافريقي ، يريدون تحقيق اهدافهم ولا يرضون عن الاساليب السلمية لتسوية المشكلة .

ومنذ ثلاثين عاما ، فان الامم المتحدة والمجتمع الدولي ، يشجبان نظام الفصل العنصري المقيت ويحاولان عن طريق القرارات المختلفة التي اتخذوها ان يجدا حلا لهذه المشكلة . والواقع ان الفصل العنصري مشكلة استعمارية ومشكلة عنصرية ، وان الرجل الاسود قد استغمر اقتصاديا وثقافيا وهو يخضع لحكم الاقلية البيضاء التي تريد حرمانه من كافة حقوقه . ولهذا فاننا نمقت سياسة الفصل العنصري وندعو الى استئصالها .

وفي ليرفيل ، فان الرئيس هوفويه - بوانييه ، بمناسبة مؤتمر القمة الرابع عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية قد اشار الى ان ساحل العاج :
 " قد حرص دائما على شجب تلك السياسة غير الانسانية شجبا صريحا دون تحفظ ، وكذلك شجب كل اشكال التمييز العنصري " .

هذا الشجب الحازم للفصل العنصري وشروره ، لم يمنعنا من ان تأمل في القضاء عليه بالوسائل السلمية .

وفي الاتصالات التي قمنا بها مع سلطات افريقيا الجنوبية ، فاننا قد نهينا الى الخطر الذي يترتب على تلك السياسة المقيتة ، التي يشجبها المجتمع الدولي ، ولكننا حاولنا دائما ان نقيم الحوار بين الحكم العنصرى وبين الاغلبية الافريقية .

وبالطبع ، فاننا لم تكن لدينا اية اوهام بشأن هذه الصلات ، ولكننا مقتنعون بأنه لكي نتغلب على الشك يجب ان نحقق التفاهم والثقة ، وان نقنع البيض في جنوب افريقيا بأن حججهم باطلة ، وانه يجب ان يتوقفوا عن المذابح واعمال القتل ، ويجب ان تحدث تغييرات اساسية حتى تمارس الاغلبية حقوقها .

وهذا شيء نؤمن به ، وتحدونا الرغبة في ان يسود السلام اللازم ، وان يتمتع الافريقي بالكرامة التي يحتاج اليها .

وبالطبع ، فان ذلك قد دعانا الى توجيه نداء ملح اخوى الى الدول الافريقية التي تقوم بينها نزاعات بشأن الحدود ، لكي تتوقف عن هذه الحروب والنزاعات وان تسعى الى تذليل وشكلايتها في اطار منظمة الوحدة الافريقية ، ووفقا لميثاق الامم المتحدة . واننا ندعوها الى القيام بمفاوضات اخوية تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية لحل خلافاتها ولتحسين علاقات الجوار التي تربطها . كما اننا ننتهز هذه الفرصة لكي نعلن انه اذا كانت دولة افريقية تعتقد ان لديها خلافا مع ساحل العاج ، فنحن مستعدون للالتقاء بها في اى وقت ، حتى نقيم علاقات الصداقة بينها وبيننا على غرار العلاقات التي تربطنا بكافة الدول الافريقية وخاصة الدول المجاورة .

ان الوضع في الشرق الاوسط يسبب لنا قلقا خطيرا ، وان موقفنا ازاء هذه المشكلة قسدا استلهم دائما من الرغبة في تحقيق السلام . والسلام لا يتجزأ . وهذا السلام الذي نريده لافريقيا ننشده ايضا للشرق الاوسط ، ولكن لا يمكن ان يتحقق ذلك ، الا اذا اهتمنا بقلب المشكلة ، وهو السماح لشعب فلسطين بأن يستعيد ، على غرار الشعوب الاخرى وطنه الذي يريد ان يزدهر في ظله .

ونحن نرى ان تسوية المشكلة الفلسطينية هي الشرط الاساسي للسلام الدائم العادل في الشرق الاوسط . ونحن مرتاحون للجهود الخالصة التي تبذل لعقد مؤتمر جنيف من جديد ، ولكننا

نخشى ان تكون هذه الجهود غير ناجحة ، ان لم يشترك ممثلو الشعب الفلسطيني في عملية التفاوض والبحث عن السلام وان لم يعترف بالحقوق الشرعية لهذا الشعب ، وبحقوق الشعوب الاخرى في المنطقة من قبل كافة الاطراف .

ان كل تقدم في هذا العمل المماثل لتحقيق السلام ، يشترط ان الذين اشتركوا في مأساة الشرق الاوسط يجب ان يقبلوا الواقع الاسرائيلي والواقع الفلسطيني ، ومعنى ذلك ان العرب ، من ناحية ، بما في ذلك الفلسطينيين يجب ان يعترفوا بوجود اسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة ، وبحقها في الحياة داخل حدود معترف بها وآمنة . ومن الناحية الاخرى ، فان اسرائيل يجب ان تعترف بايضا بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين ولا سيما حقها في وطن على ارض فلسطين ، والذي يطالب به الجميع .

ونحن نؤكد مرة اخرى حق اسرائيل في الحياة ، كما نود ان تقوم دولة فلسطينية متميزة عن اسرائيل وعن الاردن ، ودون المساس بمستقبل العلاقات التي يمكن ان تقررها هذه الدول بكامل سيادتها فيما بعد فيما بينها .

ان ساحل العاج يعتقد ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الأمن ، وقرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ، تشكل أساسا معقولا لتسوية قضية الشرق الأوسط .

وبالطبع فان القرار الأخير الذي يحدد الحقوق المشروعة للفلسطينيين يصحح نواحيي النقص ويعالج نقاط الضعف في القرارين اللذين صدرا عن مجلس الأمن . ومن الأفضل أن يشرع مجلس الأمن في متابعة بعض احكام ذلك القرار لاستكمال قراريه ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ما دما نقر بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار نظرا لأن هذين القرارين يؤكدان حق كل دول المنطقة بما فيها اسرائيل .

فمن الضروري أن تنسحب اسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ وأن تمتنع عن اجراء أية أعمال تعرض جهود السلم للخطر . وفي هذا الصدد ، فاننا نرى ان الاجراءات الاخيرة التي اتخذتها حكومة اسرائيل في تلك الأراضي لا تسهل تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، كما أننا نأسف لهذه الاعمال ، ومن الضروري كذلك وضع حد لحالة الحرب السائدة في المنطقة وأن يتغلب الفلسطينيون عن رغبتهم في تدمير دولة اسرائيل .

وفيما يتعلق باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية التفاوض ، فاننا نعتقد الاستمرار في انكار ذلك الحق على المنظمة سيكون خطأ سياسيا ، ان مشاركة الفلسطينيين في جميع الاعمال لها أهمية كبرى في الظروف الراهنة ، ويسعدنا أن نشير الى ان الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية توصلت الى نفس النتيجة انه لا يمكن ان يكون هناك سلم في الشرق الأوسط دون اشتراك الفلسطينيين في صياغة الوسيلة المفضية الى السلم . وأي سلم يتم التوصل اليه بدونهم فانه على المدى القصير مآله الفشل ، ولا يرغب أي انسان في حدوث ذلك .

وبالطبع فاننا سعداء بالتطور الحالي للأوضاع ، وللجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية للتوصل الى صيغة لتذليل العقبات الاجرائية من أجل عقد مؤتمر جنيف حيث يبدأ العرب والاسرائيليون مفاوضات مفيدة لوضع اساس لتواجد هم بشكل منسجم في المنطقة .

اننا نشعر بأن هذه المهام معقدة ، ولكننا متأكدين من انه اذا كانت جميع الاطراف بعد

التغلب على الكراهية وعدم الثقة والتصلب ، مصممة على التفاوض بحسن النية حول جميع جوانب الحالة في الشرق الاوسط ، فانه من المعقول الاعتقاد بإمكانية احلال السلم في تلك المنطقة بقدر ما تتوصل اليه الاطراف المعنية نفسها في المفاوضات حول شروط ذلك السلم .

وكما صرح السيد الرئيس هو فوييه بوانييه في ٢ تموز/يوليه الماضي في ليبرفيل فـان ساحل العاج تؤيد جميع المبادرات والجهود والمفاوضات التي تسمح لهذه المنطقة بأن تعمل في ظل السلم في تحقيق الثروة البشرية والطاقات الاقتصادية وان تسمى للعمل البناء بمد أن يختفي التوتر المسلح ؛ وبمد أن يسود التصالح بين الشعوب التي حكم عليها التاريخ ، منذ وقت طويل ، بأن تعيش معنا .

اذا كانت بؤر التوتر تسترعى اهتمامنا في مناطق اخرى ، فاننا مرتاحون لأن الولايات المتحدة وبمنا قد توصلنا الى اتفاق . وفيما يتعلق بقبرص فاننا ندعو مثلي الطائفتين لأن يموذا الى المفاوضات تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة لتسوية هذه المشكلة سلميا على نحو يكفل سلامة الاراضي والاستقلال السياسي وعدم انحياز جمهورية قبرص . ونرى ان كافة قرارات الأمم المتحدة بشأن هذه القضية يجب ان تنفذ على نحو فعال من قبل جميع الاطراف .

وبالرغم من اعتماد بعض الاجراءات الجزئية ، واهرام اتفاقات ثنائية ، والاعلانات الجميلة التي تعرب عن نوايا حسنة ، والنداء الموجه لنزع السلاح ، فان سباق التسلح النووي والتقليدي مستمر على نحو شديد . بل ان التسلح يزداد بخطى سريعة ويتضاعف ويحمل اخطارا تهدد البشرية أكثر من ذي قبل .

ان نفقات التسلح في العالم قد تجاوزت ٢٧٠ بليون دولار في ١٩٧٤ ، ووصلت الى ٣٥٠ بليون دولار في ١٩٧٦ . وهذه التكاليف تستوجب ما بين ٥ في المائة و ٦ في المائة من الانتاج العالمي للسلع والخدمات . فبالجنون ، وبما للتبديد في مواجهة ما يتعرض له جزء كبير من سكان العالم من البؤس ، والمرض ، والفقر ، والمجاعة ، والجهل . والواقع وكما أكد الرئيس هو فوييه بوانييه :

" أن جزءا واحدا من هذه الموارد المخصصة لأعمال الموت تكفي لكي يمارس الانسان كرامته في كافة بقاع المعمورة ويتمتع بكافة مآهج الحياة " .

والواقع اننا ننادى - مثل الدول الاخرى - بتحقيق نزع السلاح الشامل الكامل وبأن يكون هناك اشراف دولي على ذلك ، ونأمل ان تهتم الدورة الاستثنائية للجمعية التي ستنعقد عام ١٩٧٨ بتلك المشكلة ، وان تستطيع القوى النووية الكبرى الكف عن التسلح ، وان تتوقف الدول التي تسعى لأن تكون نووية عن ذلك ، للوصول بنا الى نزع حقيقي للسلاح .

بعد الازمة الاقتصادية الخطيرة التي تفشت عام ١٩٧٣ ، أصبحت الحاجة لموسسة الى مفهوم جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية على اساس العدالة والانصاف والتكافل . ان اعلان وبرنامج العمل بشأن اقامة نظام اقتصادى جديد ، وميثاق حقوق الدول الاقتصادية وواجباتها ، الصادرة عن الجمعية العامة قد حددت اساس تلك العلاقات الرامية لضمان التقدم الاقتصادى والاجتماعي في بلدان العالم الثالث بغية تقوية استقلالها السياسى واقامة علاقات متبادلة بين الدول ، وضمان التطور السلمى للعالم .

وان الاصلاح الهيكلي للاقتصاد العالمى الذى قبله الجميع لا يمكن أن يحقق بدون اتخاذ قرارات قوية من قبل المجتمع الدولى في المجالات الاساسية مثل التجارة الدولية ، ونقل الموارد ، والتصنيع ، والانما الزراعى ، واستخدام العلم والتكنولوجيا . ولكن بالرغم من الحوار البنائى الذى تم في اطار الامم المتحدة والمحافل الاخرى في جميع انحاء العالم ، لم يتحقق تقدم كبير بشأن النظام الاقتصادى الدولى الجديد .

ان المؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادى الدولى الذى انعقد في باريس بناء على مبادرة رئيس جمهورية فرنسا لم يحقق اهدافه وهي : اقرار اقتراحات لموسسة لانشاء نظام اقتصادى دولي جديد ، ولحل المشكلات الملحة التي تواجهها البلدان النامية والبلدان الصناعية الى السواء . ان الاتفاقات التي تمت بشأن مبادئ انشاء صندوق مشترك لتمويل السلع الأساسية الأولية والمغزون الاحتياطي ، وتنمية الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الاساسية وخاصة في افريقيا ، وبرنامج عمل قيمته بليون دولار لصالح أقل البلدان حظا من النمو . كل ذلك لا يدعونا في الواقع الى أن نعتقد أننا حققنا كافة الاهداف . والواقع ان هذه الاهداف يجب ان تتحقق لصالح البلدان النامية .

قبل كل شيء ، يجب أن تتخذ التدابير لجعل التجارة الدولية أكثر توازنا ولتراض مصالح

أقل البلدان نمواً ، بغية تنظيم الاسواق لوضع نهاية للتدهور في شروط التبادل التجاري ، مع ضمان عائدات كافية ومنتظمة للصادرات تعود على البلدان النامية .

الأمر الآخر ، ان زيادة موارد تلك الدول المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية شيء ضروري يتم ذلك عن طريق المساعدة المالية المباشرة من أجل ادخال تحسين للنظام النقدي الدولي ، ومن أجل انشاء اجهزة تمويل جديدة . وفي الواقع ان بحث هذه المشاكل الهامة وخاصة مشكلة ديون البلدان النامية يجب أن يتم باهتمام كبير وواقعية مع مراعاة اختلاف الأوضاع في كافة البلدان المعنية .

ويجب ان نستخدم على نحو رشيد العلم والتكنولوجيا لصالح التنمية حتى نحصل على توزيع جديد للأنشطة الاقتصادية العالمية تأخذ في الاعتبار مصالح جميع شعوب العالم .

وأخيرا ، يجب أن نحدد الشروط المواتية لتكثيف التعاون الاقتصادي الفعال بين البلدان النامية نفسها ، حتى تستخدم على نحو أمثل طاقاتها البشرية والمادية الضخمة . ان ساحل العاج يرى أن هذا التعاون فيما بين الدول النامية ، لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق جهود اقليمية متعاقبة ، وسيكون أفضل دليل على رغبتنا في أن نحقق لأنفسنا نمونا الاقتصادي . ان بلدي يعمل على تحقيق ذلك ، بالتعاون مع الدول الشقيقة المجاورة ، في اطار اتفاقات تقوم على التضامن الفعال . ان كافة المؤتمرات الدولية التي انعقدت في الأعوام الأخيرة ، والتي عالجت مشكلات عالمية مثل البيئة والسكان والتغذية ، قد أسهمت في تحقيق تعاون وتفاهم فيما بين البشر بشأن مختلف العلاقات البشرية . فقد اهتمت الانسانية بأوضاع الانسان وبوسائل تحسينها ، وقد يكون من المفجع أن يتوقف الحوار الايجابي بين مختلف مجموعات الدول في اطار منظمة الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى .

من هنا ، يجب أن نتوصل عن طريق المفاوضات ، الى حلول عملية تأخذ في الاعتبار المصالح المعروفة لكافة الدول ، وأن نحقق سعادة الانسانية التي هدفنا جميعا . ولكن السعادة البشرية لا يمكن أن تتم ان لم تحترم الحقوق الانسانية للبشر .

وقد تم الاهتمام أخيرا بحالات الاعتداء المستمر على هذه الحقوق ، ليس فقط من جانب النظم العنصرية الاستعمارية في الجنوب الأفريقي ولكن من قبل عدد من حكومات الدول الأعضاء في هذه المنظمة . ففي بعض البلدان المستقلة ، نجد أن التعذيب والأحكام التعسفية والمحاكمات السريعة وحرمان البشر من حقوقهم الأساسية وحررياتهم ، قد أصبحت شيئا شائعا . وبالطبع ، فان ساحل العاج لا يريد أن يتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ولكنه يرى أنه من النفاق أن نشجع على الخروج على هذه الحقوق وخرقها .

أنه يجب أن تتوفر لدينا الشجاعة لشجب كافة حالات الخروج على حقوق الانسان حيثما كانت وأيا كان مصدرها ، ان يجب أن نحترم هذه الحقوق . وقد قال الرئيس يوانبيد :
 " انه لا يمكن أن يسعد البشر باضطهاد البشر ، ولا يمكن أن نقول ان هناك سياسة للتنمية الاجتماعية وسياسة للتقدم ، طالما كانت هناك معسكرات الاعتقال والحشد ، وطالما كان هناك اضطهاد سياسي وتعذيب وقتل للبشر وتفرقة " .

ولهذا فانه يجب أن نحقق احترام حقوق الانسان ، ولا نكتفي بالتشدد بالأقوال في هذا
الصدر .

لقد اقتصرنا في هذه الكلمة على بعض المشكلات الأساسية ، من أجل الحل السريع لتلك
المشكلات التي يتوقف عليها السلام العالمي . ولكننا لا نعني أن المشكلات الأخرى ليست هامة ،
بل اننا نريد تذليلها ، ونأمل أن يتم ذلك بأسرع وقت .

وفي هذا العالم المعقد ، يجب أن ندعم دور الأمم المتحدة ، لأنها هي المكان الذي
نستطيع أن نتفاهم فيه ونضم جهودنا للاسراع في حل كافة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية
والثقافية التي تواجهها البشرية . ويجب أن ندعم قدرة الأمم المتحدة على العمل الفعال لتحقيق
الأهداف التي نص عليها في ميثاقها . كما يجب أن نؤكد مرة أخرى ، أننا نؤيد تلك المثل العليا ،
ويجب أن نعمل على نحو فردي وجماعي لتحقيقها ، وأن نعمل يوميا وفقا لهذه المبادئ ، وأن نطبق
قرارات الأمم المتحدة ، وأن نلجأ اليها كلما تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر .
اننا ندعوكم الى الالتزام بهذه المبادئ ، وان بلدنا يعمل وفقا لذلك بايمان قوى ، لأن مثل
هذه المنظمة يجب أن تنتصر .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥